

إستراتيجية الدولة الجزائرية في الحفاظ على الهوية الوطنية (اللغة العربية نموذجاً)

The strategy of the Algerian state in preserving the national identity (Arabic language as a model)

د. بن يمينة رقية - جامعة معسكر - الجزائر

أ. جبر زهيرة - جامعة معسكر - الجزائر

ملخص: حاولت الدولة الجزائرية الحفاظ على سيادتها من خلال تحصين مسألة الهوية وجعلها أكثر متانة وقوة لمواجهة التحديات الخارجية، لذا سعت جاهدة منذ الإستقلال إلى تحديد معالمها بدقة وحذر شديد، كون أن المساس بها يعد ضربة مباشرة للوحدة الوطنية. لذا ارتأينا من خلال هذه الورقة البحثية أن نتخذ من اللغة نموذجاً للتحليل والتمحيص باعتبارها إحدى المقومات البارزة للهوية الوطنية، كما أنها أصبحت اليوم موضوع الساعة ومحطة إصلاحات متوالية في المدرسة الجزائرية حاولنا تتبعها ومعرفة خباياها وكذا ثغراتها المتباعدة، إذ أن المسألة اللغوية في الجزائر اليوم تتخطى بين مطرقة المخلفات التاريخية، وسندان العولمة والتحولات الاجتماعية، لتصبح المدرسة بذلك حلقة صراع لحسم ذلك التنافس ووجهات النظر المتناقضة شكلاً ومضموناً. انطلاقاً من هنا ومن خلال تحليلات سوسيولوجية مبنية على نظريات نقدية ومنهج التحليل الوصفي سعينا إلى فهم تلك الإستراتيجية التي تبنتها الدولة، والتي جعلت من اللغة العربية صامدة ومعبرة بامتياز عن الهوية الوطنية للأمة الجزائرية دون منافس على الأقل على المستوى الظاهري.

الكلمات المفتاحية: الدولة، اللغة، الهوية الوطنية، الإصلاح التربوي.

Abstract: The Algerian state tried to preserve its sovereignty by fortifying the identity and making it stronger to face the external challenges. Since the independence, it tried to define its features with great precision and caution, because its violation is considered as a direct blow to national unity.

Therefore, we have decided through this paper to take the language as a model of analysis and examination, because it is one of the prominent components of national identity, and it is now the topical issue and the subject of successive reforms in the Algerian school. We tried to follow and study its secrets and different flaws, because the linguistic issue in Algeria today is floundering between the hammer of historical remnants, and the anvil of globalization and the social transformations, so the school becomes the arena of conflict to resolve that rivalry and contradictory views form and content.

From here and through sociological analyzes based on critical theories and the method of descriptive analysis, we sought to understand the strategy adopted by the state, which made the Arabic language steadfast and expressing remarkably the national identity of the Algerian nation without rival, at least on the virtual level.

Keywords: State, Language, National Identity, Educational Reform.

مشكلة الدراسة:

تعتبر اللغة إحدى أهم مقومات الهوية الوطنية، لذا حاولت الدولة الجزائرية الاهتمام بها وجعلها وسيلة فعالة لاستيراد الهوية الثقافية التي سلبت من طرف الاستعمار الفرنسي خلال قرن واثني وثلاثون سنة، حيث طرحت المشكلة اللغوية على مختلف الأصعدة خاصة الصعيد التربوي وارتبط بها الكثير من الجدل والصراع الإيديولوجي الذي أوضح للعيان الانشطار بين النخب المثقفة المتمثلة في كل من الفرانكفونيين والمعربين.

فاللغة كما يراها مختلف السوسيولوجيين ليست مجرد أداة للتواصل بين الأفراد بقدر ما هي تعبير مباشر عن الهوية الثقافية والحضارية للأمة الجزائرية، لذا تعددت الخطابات السياسية التي تناولت الشأن اللغوي لما له من أثر بالغ على جل المستويات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من باقي المستويات الأخرى.

لذا اتخذت الدولة الجزائرية من المدرسة المؤسسة الفعالة لإعادة إنتاج عناصر الهوية القومية، ومن بينها اللغة العربية، إذ اشتركت في هذه العملية العديد من الفصائل الوطنية والشرائح الشعبية بغرض التعبير عن تحقيق السيادة الوطنية ومحاربة الغزو الثقافي، إلا أن هذه المعادلة لم تتم بسلاسة مطلقة كما وصفها البعض، بل تخللت هذه الإجراءات جملة من العراقيل التي كادت أن تحول دون تحقيق الهدف المنشود وهو جعل اللغة العربية لغة رسمية للأمة الجزائرية تحت راية الدولة الوطنية، فقد برز في الساحة التربوية نخبتي عرقلت عمل المدرسة الجزائرية وجعلتها مؤسسة مؤجلة تستجيب للصراعات القومية إن صح التعبير فمن جهة حاولت النخبة الفرانكفونية أن تنصب اللغة الفرنسية على رأس القائمة باعتبارها على حسيهم لغة التطور والتقدم، ومن جهة أخرى النخبة المعربة التي ترى في اللغة العربية رمزا للعروبة وممثل أساسي للإسلام، لتجد الدولة الوطنية نفسها أمام رهان هام يوجب عليها الفصل في الأمر واتخاذ اللغة العربية لغة ممثلة للأمة الجزائرية، باعتبارها مؤشرا دالا عن الوطنية الجزائرية، فعززت مكانتها في كل المؤسسات الاجتماعية بما فيها المدرسة، ومن بين الداعمين لهذا القرار عبد القادر فوضيل أحد عناصر النخبة المعربة وعضو فاعل في جمعية العلماء المسلمين إذ يقول "لقد أدى إغفال المصادر التي تغذي الصراع وما يصحبه من انفعالات إلى مخاوف من فقد مواقع ومكاسب تدفع إلى تعبئة لم تبرز فيها وظيفة كل واحد من اللغتين، فاللغة العربية لغة أصيلة في الجزائر ولم تفرض بحد السيف وتتعايش مع الأمازيغية في تناغم وونام لأكثر من ألف عام، وهي قبل كل ذلك وبعده لغة جامعة ومشتركة، ومن ضمانات الوحدة الوطنية" (فوضيل عبد القادر، 2013، 09).

انطلاقاً من كل هذه الإشكالات سوف نسعى إلى تسليط الضوء على واقع السياسة اللغوية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، محاولين بذلك تحليل أهم الاستراتيجيات التي اتخذتها الدولة الجزائرية من أجل الحفاظ على اللغة العربية واعتبارها أهم مقوم للهوية الوطنية، وإلى أي مدى نجحت في ذلك؟ وما هي النظرة الاستشراعية التي يمكن تقديمها حول مكانة اللغة العربية في المستقبل القريب؟ وهل ستتمكن من الصمود في ظل هذه النزاعات والصراعات الإيديولوجية والتحوليات المجتمعية المفروضة من طرف سياسة الأمركة؟ وهل خيار اللغة العربية أقرب إلى البيداغوجيا منه إلى الإيديولوجيا؟

تحديد المفاهيم:

تعد هذه الخطوة هامة جداً في البحوث الاجتماعية، إذ يسمح لنا التحديد النظري للمفاهيم بإعطاء الموضوع حقه المنهجي وبلورته في إطار نظرية محددة تمكننا من الوصول إلى نتائج علمية دقيقة، ولهذا سنحدد في هذا المقام أربع مفاهيم رأينا بأنها مفاهيم مركزية للموضوع المدروس .

1- اللغة: تعتبر اللغة روح الأمة وحيويتها إذ تعرفها فرحي على أنها " ظاهرة اجتماعية تترابط وظيفياً مع الأنظمة الاجتماعية الأخرى، فهي دائمة التغير مع التحولات الاجتماعية التي تعترى البناء الاجتماعي، تقوى وتضعف تبعاً لمقتضيات الحال، وما يستجد مع صيرورة الحياة الاجتماعية وديمومتها" (فرحي دليلا، 2009، 269) . كما يعرفها شمامة على أنها " وسيلة لنقل أفكار الكاتب، لا لنقل القيم الثقافية للغة الكتابة، كما أنها نظام مدلولات شفوية خاصة بكل مجموعة من الأشخاص، تستعملها للتعبير أو الاتصال بعضها مع البعض" (شمامة خير الدين، 2013، 119).

2- الدولة: هي تلك المؤسسة أو السلطة القائمة على النظام والإشراف على عموم الحياة العامة وترتيب شؤونها وتوفير الشروط الأساسية لعملية التنظيم والتحضير والتخطيط للمستقبل، فهي بنية اجتماعية قام ببناء على ظروف اجتماعية موضوعية تفاعل الأفراد معها" (ميهوبي فخر الدين، 2014، 30).

3- الإصلاح التربوي: المفهوم الاصطلاحي: هو محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن للنظام التعليمي أو طرائق التدريس أو الكتب المدرسية، وقد يمس التعديل كل هذه العناصر التعليمية وهنا يسمى إصلاحاً جذرياً أما إذا مس البعض من أجزائها فيعتبر إصلاحاً جزئياً" (مرسي منير، 1996، 07).

4- الهوية الوطنية: إنه من الصعب أن نحدد مفهوم الهوية الوطنية في أسطر معدودات نظراً لما يحمله هذا المفهوم من إشكاليات، حيث أنها هي التي تحدد وجودنا وتحقق فاعليتنا، فهي أكثر من انتماء تحكمه الإرادة الفردية، بل هي منهج حياة يحكمه عدد من المعايير والقوانين المجتمعية، فهي الشفرة أو المحدد الأساسي الذي يتمكن من خلالها الأفراد من معرفتنا انطلاقاً من اللغة الموحدة والتاريخ المشترك والثقافة الأصيلة، بحيث يعبر عنها الجابري على أنها " الإسلام والعروبة، الدين والدولة، الأصالة والمعاصرة الوحدة والتجزئة، هذه الثنائيات الخطيرة التي تحكم إشكالية المثقف العربي النهضوية، وبالتالي فالجابري يرى بأن الهوية لا يمكن فهمها إلا من خلال حصرها في هذه الازدواجيات المتسلسلة، كونها

تخضع وتتأثر بالتغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع من حين لآخر، خاصة في الألفية الجديدة التي تزايد فيها تأثير العولمة" (فضلاء محمد الطاهر، د.ت، 68).

5- المدرسة: يعرفها فرديناد يويسون على أنها : " مؤسسة اجتماعية ضرورية تهدف إلى ضمان عملية التواصل بين العائلة والدولة من أجل إعداد الأجيال الجديدة، ودمجها في إطار الحياة الاجتماعية " (وظفة أسعد، 16، 2004)، هذا ما يدل على أن المدرسة بكل ما تحتويه من برامج تساهم في خلق إطار موحد يصل بين جل المؤسسات الاجتماعية، لضمان فرد مواطن، متوازن الشخصية، قادر على التأقلم مع معايير وقيم مجتمعه بطريقة سوية. أما عبد الحميد مهري فيرى بأن المدرسة هي قلعة من قلاع الدفاع عن الذاتية الثقافية للأمة وحماية الوجود المجتمعي، يربط الأجيال بماضيها وتراثها، وقيم مجتمعه (فوضيل عبد القادر، 2009، 13) فانطلاقا مما جاء به هذا الباحث يؤكد على أن المدرسة ليست أداة لتعلم المهارات فقط بل هي مؤسسة تنشئية تساعد على إعادة إنتاج رموز المجتمع وثقافته، وبالتالي الحفاظ على هويته الوطنية التي تحميه من الاندثار و الزوال.

إستراتيجية الدولة الجزائرية في الحفاظ على مقوم اللغة العربية كمعبر عن الوحدة الوطنية:

حاول الاستعمار الفرنسي أثناء تواجده بالجزائر أن يمحو الهوية الجزائرية انطلاقا من طمس لغته و جعله يتحدث لسانا أجنبيا بعيدا كل البعد عن أصلاته، ومن ثمة دمجها في الأمة الفرنسية لغة، ثقافة، وحضارة، حيث يقول فوضيل في هذا الشأن " حاول الاستعمار الفرنسي تغيير هوية الشعب الجزائري بمحو لغته وجودا، واستئصالها استعمالا، فلا ينطق بها لسان ولا يجري بها قلم، ولكن مقاومة الشعب لهذا المخطط الجهنمي حالت دون تحقق أهداف الإستعمار، وبقيت اللغة العربية منقوشة في ذاكرتهم وجارية على ألسنتهم، فلم يهجروها ولم ينسلخوا عنها" (فوضيل عبد القادر، 2013، 33).

من هنا سعت الدولة الجزائرية إلى استرجاع هذه الهوية المسلوبة وجعلها عماد بناء السيادة الوطنية وتحقيق الوحدة بين جميع أفراد المجتمع الجزائري، و بما أن المدرسة هي العمود الفقري للدولة، انطلق التخطيط للغة الوطنية منها وإليها، من أجل الحفاظ على الديمومة الاستقلالية وتحقيق الحياة الكريمة، هذا طبعا لا يعني أن الدولة الجزائرية أهملت اللغات الأجنبية بل على العكس من ذلك تماما فقد كان الاهتمام بها سائرا ومعمما على جميع أطوار التعليم، إذ لا يخلو أي قرار إصلاحي من ذكر هذه التعليم، إلا أن فرض توحيد اللغة كان بغرض الوصول إلى دولة وطنية قائمة بذاتها، و لها معالمها الخاصة بها، وذلك لأن " دور اللغة الأم في التخطيط التربوي في أي بلد يأتي في المرتبة الأولى، لأنها الوسيلة الأولى لاكتساب المعارف، ثم تأتي المرتبة الثانية للغات الأجنبية، التي تربط المجتمع بمصادر المعرفة، التي قد لا تتوافر عليه لغته" (راجا جميلة، 2012، 103).

قامت الجزائر خلال الفترات الأولى للإستقلال باستراتيجيات هادفة إلى ترسيم اللغة العربية، ففي سنة 1962 درست اللغة العربية لأول مرة بعد الاستعمار في المدارس الحكومية بمعدل سبع ساعات أسبوعيا، مدة لا يستهان بها في ظل الظروف التي كانت تعيشها الدولة آنذاك، ثم تضاعفت شيئا فشيئا إلى أن عممت على جميع الأطوار التعليمية، وقننت هذه العمليات بمواد

من الدستور تدعم فكرة أن اللغة العربية هي لغة الأمة الجزائرية ولا منافس لها في ذلك، حيث "أنشئ المجمع الجزائري للغة العربية سنة 1989، ومركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية سنة 1991، والمجلس الأعلى للغة العربية سنة 1998، كما تم تبني سياسة لغوية ثم ترتيبها وتنظيمها على النحو التالي:

- إنشاء العديد من المؤسسات اللغوية، تنتزع على جميع التراب الوطني، وتحتكم إلى مجمع وطني واحد، وهذا بغرض تحقيق الوحدة الوطنية.

- إنشاء المعاجم اللغوية.

- تشجيع التأليف باللغة العربية" (الودغيري عبد العلي، 2012، 44).

يمكن تلخيص الاستراتيجيات التي قامت بها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال في نقطتين: الأولى مرتبطة بإقصاء اللغة الفرنسية بشكل تدريجي من المؤسسة التربوية أو بالأحرى جعلها في المرتبة الثانية، أما النقطة الثانية فهي الاستعانة بأساتذة ومعلمين من المشرق العربي، بهدف سد الفراغ الذي كان موجودا في المؤسسة التربوية نتيجة الأمية المغروسة من طرف الاستعمار" حيث صرح عبد الحميد هادجر لجريدة المجاهد سنة 1974 وبعد 12 سنة من التعريب أن كل جزائري يرفض أن يتعرب يشعر بأنه أجنبي في بلده" (الودغيري عبد العلي، 2012، 82)، إلا أن هذا الطرح لا يمكن المرور عليه مرور الكرام، فهذا إقصاء فعلي لباقي أصناف المجتمع الجزائري، وهنا بدأت المشكلة اللغوية تطرح بشدة في الجزائر، إذ ظهرت الفئة الأمازيغية، لتطالب هي الأخرى بحقها في دمج لغتهم ضمن المؤسسة التعليمية الرسمية، في ظل هذا الطرح وتحت مسمى الدولة الوطنية التي تحتكم إلى الوحدة في كل معالم الهوية، حاولت الدولة الجزائرية أن تبقى على الأحادية اللغوية، هذا ما اعتبره لنين حقا طبيعيا، باعتبار أن اللغات والثقافات المرتبطة بمختلف القوميات قضية ملتصقة بالدولة لا محالة، ولا يقبل التصرف فيها من قبل قوميات لا تتعدى البضع نسمة، لهذا استند الخيار التاريخي بعد الاستقلال -بالإضافة إلى ما قلناه- على جملة من الخطوات ممتزجة مع أهداف الاعتماد على اللغة العربية كلغة رسمية نذكر منها (الودغيري عبد العلي، 2012، 96):

الميراث التاريخي من خلال التسوية بين مختلف القوى الموجودة.

الرغبة الموجهة من الخارج في الانتماء إلى العالم العربي.

ممارسة القرار في إطار التشاور والانفتاح على الآخر.

الرغبة في تبني لغة حضارة عريقة - الحضارة العربية الإسلامية-.

أدلجة التعريب و ربطه بالأسلمة.

من هنا جاء لأول مرة قانون واضح للبيان في "06 جانفي 1991 رقم 91-05 المادة الثانية إذ ينص على " أن اللغة العربية مقوم من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة، وثابت من ثوابت الأمة، يجسد العمل بها مظهرا من مظاهر السيادة، واستعمالها من النظام العام" (عبيد عبد اللطيف، 2007، 17)، فاللغة "مكون من مكونات الأمة، ومقوم لوجودها المعنوي، وحجر الزاوية في بنائها الثقافي والحضاري، والركن الأساسي في الكيان القومي" (التويجري بن عثمان بن عبد العزيز، 2008، 99).

لذا تكاثفت جهود الدولة الرامية إلى تحسين الوضع اللغوي في الجزائر، من خلال إيجاد طرق بيداغوجية أكثر فعالية، وهذا حتى تسترجع اللغة العربية مكانتها، فيمكن أن نصل إلى أن الاستراتيجيات الجزائرية تلخصت في ثلاث نقاط رئيسية وهي كالآتي:

الشروع في تعليم اللغة العربية.
التعليم بها، ورفع معاملات اللغة العربية داخل المدارس.
إدراج كوسيلة عمل في الحياة العملية.

من هنا نصرح بأن الدولة الجزائرية قد بذلت فعلا جهود جبارة لترقية اللغة العربية وإعطائها حقا من الاهتمام والولاء انطلاقا من علاجات حازمة وسريعة وكذا قرارات ملزمة، لحماية الهوية الثقافية والحضارية، والحفاظ على السيادة الوطنية والأمن القومي، والقضية في البدء والختام قضية إستراتيجية وليست ترفا فكريا.

اللغة في الجزائر بين الخيارات التربوية و الحتميات الوطنية:

تعتبر الوضعية اللغوية الحالية للمجتمع الجزائري نتاج حلقة من التاريخ ضمن جملة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن يقوم بقراءة واقع اللغة العربية في العملية التعليمية والتعلمية للمجتمع الجزائري يلاحظ المبادرة المحتشمة إن لم نقل غياب السياسة اللغوية، على الرغم من أن دستور الدولة ينص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة الجزائرية، ولكن ثمة فجوة وهوة كبيرة بين ما ينص عليه الدستور وما يمارس على أرض الواقع، سنحاول من خلال ورقتنا هذه استحضار أهم المحطات الأساسية للمشروع التعريبي في الجزائر غداة الاستقلال.

كانت الجزائر حريصة كل الحرص في بداية الاستقلال على تعريب التعليم، فبادرت بتعريب السنة الابتدائية الأولى في عام 1964-1965، وعربت السنة الثانية بطريقة جزئية عام 1967-1968، وبعدها السنة الثالثة جزئيا في العام الدراسي 1968-1969، حيث تم تدريس المواد الاجتماعية بالعربية و الرياضيات بالفرنسية، ثم عربت سنتي الثالثة والرابعة كليا خلال الفترة الممتدة من 1971 إلى غاية 1974.

استمر مشروع التعريب في الابتدائي والثانوي بطريقة متواترة إلى غاية 1980، أين تم الشروع بتجسيد وتنفيذ المدرسة الأساسية أين شملت مختلف القطر الجزائري عام 1989 وصولا إلى تعريب الطور الثانوي في جميع العلوم الاجتماعية والإنسانية، أما التعليم العالي فقد عرّب بعضها كالقانون مثلا والعلوم الإنسانية في حين بقيت بعض العلوم تدرس بالفرنسية ليومنا هذا باستثناء المدارس العليا التي تدرس بالعربية، كونها مرتبطة بإعداد وتكوين أساتذة التعليم الثانوي لتدريس هذه الشعب والمواد، حيث كان التتويج في شهر جوان 1985 بتخرج أول دفعة في العلوم الاجتماعية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه بعد حصول الجزائر على استقلالها، استمر الاستعمار الفرنسي في محاربة اللغة العربية بتقنيات ووسائل أخرى نذكر على سبيل الذكر الإجراء الذي اتخذته في حق اللغة الأمازيغية من خلال "إنشاء الأكاديمية البربرية" واستعمال الحروف اللاتينية في كتابة الأمازيغية، وكان الهدف تمزيق المجتمع الجزائري تمزيقا لا يقتصر على استعمال اللسان فحسب، وإنما يمتد إلى العرق، حيث ورد في الوثيقة التي صدرت خلال 1973 أن

"تاريخ شمال إفريقيا كما يدرس اليوم كله تزييف وتحريف، ويجب على البربر أن يتحدوا ضد جريمة نكراء اسمها العربية" (الطالبي محمد، 2009، 94)، واعتمدت اللغة الأمازيغية رسميا إلى جانب اللغة العربية حاليا في الجزائر، وبدأ تعليم اللغة الفرنسية في السنة الثانية من التعليم الابتدائي، ليتحول بعد ذلك خلال السنة الثالثة من نفس الطور جراء عمليات الإصلاح التربوي المتواترة الواحدة تلو الأخرى.

قانونيا، سعت الدولة من خلال حتمياتها الوطنية تعميم استعمال اللغة العربية، وقد صدر ذلك عام 1991 بعد جملة المناقشات البرلمانية والسياسية على مستوى الأحزاب الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني الذي كانت تسيطر عليه الجماعة فرانكوفونية وبدأ النزاع بين جبهتين: جبهة فرانكوفونية تتلمذت على يد المدرسة الفرنسية وتستعمل وتوظف الفرنسية في جميع معاملاتها وحواراتها وكذا نقاشاتها، في حين عارضت الجبهة العروبية إدخال الفرنسية إلى المدرسة الجزائرية باعتبارها لغة العدو ولغة السيطرة. وبعبارة أخرى، نجح المستعمر بالفعل من خلال السياسة التي اتبعها في خلق صراع لغوي بعد الاستقلال تحديدا بين النخب المثقفة الجزائرية فيما يتعلق باللغة العربية مقابل الفرنسية التي لطالما اعتبرت الطريق إلى الحداثة والتطور. وبخلاف الأولى إضافة إلى اللغة الأمازيغية، ساهم هذا الواقع المتحول والمتأزم إلى إحداث تصدع داخل النخبة المثقفة الجزائرية ذات توجهات ثقافية ومشارب فكرية وإيديولوجية متباينة رغم اشتراكها في جوانب عديدة منها الأمة والدولة الوطنية.

يمكن التمييز هنا بين النخبة المعربة ذات الثقافة العربية الإسلامية التي تكونت في جامعات ومدارس عربية مختلفة، والتي نادت بضرورة إعادة الاعتبار للغة العربية كونها لغة الدين والثقافة الإسلامية والمعبر الحقيقي عن هوية المجتمع الجزائري. مقابل النخبة الجزائرية المفرنسة المشبعين بالثقافة الفرنسية التي رأت في اللغة الفرنسية أداة لتحقيق تطور المجتمع الجزائري وربطه بالحضارة والتحضر العالميين، في حين ظهر الاتجاه الثالث المتمثل أساسا في النخب الأمازيغية رغم قلة تعدادها بترقية استعمال لغتها الأمازيغية باعتبارها اللغة الأصلية للجزائريين.

فاللغة حسب كريستينا فريشات "حاملة لهوية، قيم، تاريخ ومعنى. إنها تحقق التلاحم الاجتماعي، وتدعم تنامي الإحساس بروح الانتماء إلى المجموعة" (بعلبكي رمزي سيف الدين، 2013، 121)، وبهذا فالحالة الجزائرية اتخذت شكلا مختلفا أصبح يعبر عن التمزق الوجودي الذي يعيشه المجتمع مما أزم المشهد الثقافي المحلي وهنا تكمن معاناة الجزائر ضمن الإستراتيجية التي هي بصدد المصادقة عليها من أجل تجاوز محنة التغريب ومحنة الفرنسة التي لطالما عاشها المجتمع الجزائري في يومياته بين مؤيد لخيارات تربوية تسعى بالأساس للمحافظة على مَعْلَم اللغة العربية الهوياتي في ظل تناسق وتضامن وتوحيد الحتميات الوطنية، ومعارض لهذه الخيارات ساعيا بذلك لتدعيم الحتميات الوطنية انطلاقا من التجسيد المُلح لمسألة التعدد اللغوي.

من هنا أصبحت مسألة اللغة خصوصية من خصوصيات المجتمع الجزائري المنقسم ثقافيا والذي أصبح يعيش انكسارا لغويا حسب ما يذهب إليه الناقد الجزائري عمار بن طوبال، حيث نتج عن هذا الوضع المتردي إنتاج صيغة توليفية رعتها الدولة من خلال تمييز وتحديد

نشاط كل فئة، خاصة بعد عملية التعريب المعطلة التنفيذ التي أبقت على فرنسة المجالات الحيوية التي راهنت عليها الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة والتطور (بن طوبال عمار، 2011) مما زاد في تعميق التآزم اللغوي وتمخض صراع من نوع جديد عوض فض النزاع والخلاف، الأمر الذي أدى لا محالة إلى تصدعات بالجمع على مستوى الهياكل القاعدية والبنى التحتية كما جعل مشروع تعميم استعمال وتداول اللغة العربية يفقد مصداقيته بما غدى حالة أو نزعة استعلائية نتجت عن التفاعل الحاصل بين النخب، نذكر على سبيل المثال الإنتاج الثقافي المكتوب باللغة الفرنسية على أنه النمط الثقافي الحداثي والأكثر علمية. المسألة في تقديرنا تتعدى فرضية مقدرة اللغة على عدمها التي اتخذت لنفسها رداءا إيديولوجيا لتحقيق الولوج لأهداف وغايات أخرى، بل المسألة ترتبط بأغراض ومصالح شخصية وبأزمة النخب نفسها حسب ما تناولته العديد من المحاولات البحثية الأكاديمية، وهو ما ساهم في عرقلة مساعي التنمية ورفض الحوار وحرمان المجتمع من إمكانية التطور في ظل غياب إرادة حكومية فاصلة وبشكل قاطع في مختلف المسائل المتعلقة بالمسألة الثقافية للمجتمع الجزائري، وبطبيعة الحال يظهر هذا ضمن وضعية المدرسة الجزائرية التي غرقت في الإصلاحات والتنمية نتيجة الجوانب السابقة الذكر والتي لم تفرض إلى أية نتائج ملموسة، بل ساهمت في تكريس الرداءة والتراجع نظرا لاتخاذها كأرضية لصراع متعدد الأهداف، مع استمرار مشهد الاختلاف كما سيأتي الحديث عنه ضمن التوظيف الإيديولوجي لبعد اللغة في الصراع.

المدرسة الجزائرية واللغة (إيديولوجيات وصراعات تؤول إلى طريق مسدود):

تشير بعض الدراسات السوسولوجية المتخصصة إلى اعتبار الأزمة الجزائرية وفيما يتصل بالمسألة الهوياتية أنها نتاج تسييس هذه المسألة ومصادرة مقوماتها الأساسية وإخضاعها للقانون، في الوقت الذي كانت في أمس الحاجة إلى الحوار المشترك بين التيارات المؤثرة المقصاة، الأمر الذي ولد وضعاً ثقافياً واجتماعياً يتميز بالانقسام والتشردم، الذي استهدف مقومات المجتمع الجزائري والمكونات الأساسية لهويته، مما غدى بعد الاستقلال صراعا وتآزما هوياتيا طاحنا بين مختلف النخب الاجتماعية التي تتبنى وتحمل توجهات فكرية ومرجعيات إيديولوجية متباينة، وهو ما سينعكس على قطاع التعليم بشكل خاص.

وعليه تعتبر المسألة اللغوية في الجزائر واحدة من أهم المشكلات المزمنة الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، وفعلا أدّى النشاط الاستعماري الفرنسي في الجزائر إلى هزة عنيفة مستت آثارها على وجه الخصوص ركائز الهوية الجزائرية، وهو الأمر الذي جعل الفرنسيون ينجحون في خلق صراع لغوي مزدوج، من جهة هو صراع بين اللغة العربية للجزائريين ولغة دينهم مقابل اللغة الفرنسية التي تعبر عن لغة المستعمر التي قدمت على أنها التحضر والتطور، ومن جهة ثانية نجد الصراع بين اللغة العربية في مقابل اللغة الأمازيغية كونها هي الأخرى لغة السكان الأصليين لشمال أفريقيا، الأمر الذي انجر عنه صراع ثلاث هويات أو بالأحرى صراع ثلاث نخب تمثلت في: النخب (الهوية) المغربية، النخب (الهوية) المفرنسة، والنخب (الهوية) الأمازيغية، كما أن الوصول إلى موقف مشترك بين النخب الاجتماعية الجزائرية المتصارعة حول مشروع هوية وطنية متكاملة وواضحة المعالم لا

زال أمرا بعيد المنال، وهذا ما تجسد مع استمرارية الاختلاف بشأن المحاور الكبرى التي تعلقت بالحكم، اللغة، قضية التعريب وغيرها من المسائل الهوياتية، وها هنا يمكن استساغة قراءتين أو طرحين سوسيولوجيين:

الطرح الأول يرى أن الجدل القائم حول قضية الهوية الجزائرية يرجع بالأساس إلى أنه "لم يكن نخبويًا، كما هو حاصل في كثير من المجتمعات فقد كان طرحا جماهيريًا واسعًا شاركت فيه شرائح اجتماعية واسعة" (الكنز علي جابي عبد الناصر، 1999، 265) في حين يعتبر أصحاب الطرح الثاني أن الأزمة هي أزمة متفقين بالدرجة الأولى، وذلك من خلال المرجعيات الإيديولوجية التي تبنتها هذه النخب في حد ذاتها والتي ميّزت مجمل تصوراتهم بهوية أفراد المجتمع المحلي، وربما انعكس هذا بشكل جلي في الخطاب الثقافي المنتج من طرفهم، وهو ما أظهر التآزم والاختلاف في هذه النتائج. والنتيجة بطبيعة الحال هوية اجتماعية متأزمة وغير واضحة المعالم في غياب التعبئة الجماهيرية، وهو ما ظهر بشكل كبير في المجال التعليمي كونه عرف وضعا مترديا ومتأزما في ظل صياغة إنتاج مشروع تربوي متكامل يستجيب لتطلعات المجتمع، وربما هذا المجال هو الذي جعل المدرسة حقلا خصبا ومجالا متراميا لهذا الصراع وتعبير آخر أصبح الفضاء الأمثل لمشروع التعريب هو المدرسة.

بعد الاستقلال مباشرة، حاول النظام الجزائري الفتى استعادة معالم الهوية الجزائرية بربطها بجذورها وامتداداتها العربية والإسلامية، وربما ظهر ذلك بشكل جلي في دساتير الدولة الجزائرية المستقلة، المتضمنة لأهم البنود والتي تعلقت في كل مرة بالدين الإسلامي باعتباره دين الدولة، اللغة العربية كونها اللغة الوطنية والرسمية للشعب الجزائري ومن ثم تنابعت محاولات إنشاء المشاريع الواحدة تلو الأخرى والتي تبنتها الحكومة الجزائرية، فكانت محتشمة في بعض المرات ومترددة مرات أخرى من أجل استساغة مسألة أو مشروع تعريب المجتمع والدولة. وبذلك عملت الدولة الجزائرية منذ أمية 1976 على تجسيد تعريب التعليم بشكل تدريجي حيث كانت البداية مع التعليم الأساسي، تلاه بعد ذلك التعليم الابتدائي ليوصل مسيرته نحو التعليم الثانوي.

لكن هذا المشروع كانت تحفوه المخاطر وليس من السهل تمرير هذا المشروع بطريقة سلسلة، لأن المقاومة في الجانب الآخر كانت بانتظار هذا المشروع، وأي مقاومة؟؟ مقاومة شرسة من قبل النخب الفرنسية والنخب الأمازيغية أين أصبحت معركة اللغة العربية معركة إيمًا سيكتب لها النجاح والحياة، وإما الفشل والموت، واستخدمت المدرسة كساحة لهذه المعركة أين جسدت مجموعة من الإصلاحات التربوية انعكست بطريقة سلبية على المدرسة بصفة عامة.

ولكن لفهم هذا الصراع بطريقة موضوعية والتمحيص في السياسة اللغوية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية لابد لنا من العودة والرجوع إلى الجذور التاريخية التي هيأت ورعت الصراع اللغوي الهوياتي الذي كان يشبه الفيروس المميت للجزائريين، حيث أننا لا نزال نعانى ونحصد آثاره إلى حد الساعة سواء أكان ذلك في المدرسة، أو في ثقافتنا أو في

مجتمعنا على العموم، سنحاول الوقوف على بعض المحطات في عجلة لتبيان جذور هذا الصراع.

بدأي ببدء، لابد أن نشير إلى وجود هذا الصراع المقترن أشد الاقتران بالفترة الاستعمارية، كما يمكننا أن نصفه بالفترة الكارثية في حياة الجزائريين ككل، كونه سعى إلى تفكيك وتمزيق ممنهج للمجتمع الجزائري من حيث السياسة الاستيطانية التي انتهجها الفرنسيون، فكانت بذلك أعظم الحملات همجية، وقمعا وإجحافا في حق الأهالي. لا يسعنا المقام هنا لتناول الجانب الاقتصادي والديمقراطي جزاء الإستراتيجية الاستيطانية التي تبنتها فرنسا، بقدر ما سنركز على مؤشر اللغة العربية كونها ركنا مكيئا في بنية الهوية" فلا حديث عن التنمية البشرية من غير ربطها بسؤال الهوية، ولا حديث عن الهوية من غير ربطها باللغة الوطنية" (بركة بسام، 2013، 92).

استمر هذا التفكيك لفترة من الزمن، عمد بها المستعمر من أجل القضاء على البنى التحتية للمجتمع والتي تضمنت التربية والتعليم لهم (الزوايا، المساجد، الكتاتيب) فالآثار الكارثية للاستعمار الفرنسي على النظام التربوي التقليدي تظهر جلية من خلال تدمير البنيات التربوية الموجودة وتهميش اللغة العربية الفصحى وخنق الانتاج الثقافي الذي كان موجودا في المناطق الحضرية وأيضا من خلال محاولة محو الذاكرة عن طريق تشتيت الأرشفة التقليدي والمخطوطات العربية والاسلامية" (Ahmed Djebbar, 2008, 170).

فمن جهة شجعوا لغتهم الفرنسية بإدراجها في المدارس، وهذا من أجل "فرنسة الجزائر وتبرير إحقاقها القصري والقيصري بالامبراطورية الفرنسية، ومن جهة أخرى سعت إلى إقامة نظام" (طبيبي غماري، 2012، 51)، ومن جهة أخرى سعت إلى إقامة نظام تربوي خاص بأبناء المعمرين، لكن الأهالي كانوا يرون في المدارس الفرنسية المدفع القاضي لمعالم الهوية الدينية الإسلامية ومعالم اللغة العربية حيث حاولوا مقاطعة هذه المدارس، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل.

وشينا فشنا بدأ المجتمع الجزائري يشهد تحولات اجتماعية وثقافية سيكون لها بالغ الأثر في التاريخ الجزائري القادم من حيث ظهور التعليم الأهلي الخاص تحت شعار: "الإسلام ديننا واللغة العربية لغتنا والجزائر وطننا" الذي كان مرتبطا أشد الارتباط مع جامع الأزهر، الزيتونة والقرويين. وعلى هذا الأساس بُعث الطلاب لهذه المؤسسات الدينية لاكتساب ثقافة ستمكنهم لاحقا من خلق حراك تاريخي، ثقافي وتربوي، الأمر الذي سينبثق عنه في المستقبل القريب تدعيم الحركة الوطنية التي ستحاول بكل ما أوتيت من قوة المحافظة على المعالم الدينية والثقافية والاجتماعية للأمة الجزائرية محافظة بذلك على معالم الهوية الوطنية الجزائرية عن طريق تعليم اللغة العربية الفصحى.

يمكن القول إجمالا أنه ومنذ أن حلّ المحتل البلاد، قام بإرساء وتنظيم مجموعة من البنيات الاقتصادية والإدارية، والاجتماعية الثقافية وجعل من الفرنسية اللغة الرسمية دون منازع في جميع المجالات، ولم يكن ممكنا للمحتل في نظره- إحلال لغته بثقافتها الاجتماعية ذات الأصول العلمانية للوصول إلى قبولية شعب وصياغة هويته من جديد، إلا بهدم الرموز الثقافية للمجتمع وفي مقدمتها اللغة العربية وحمولتها الثقافية، كونها ليست مجرد لسان

يتحدثه مجموعة من الناس، بل مسألة وجود وقضية هوية أو كما قال "جاك بيرك" "لا تصلح اللغة للتواصل، بل تصلح للوجود" (حاجي فريد، 2013، 323).

إن فقد كان التخطيط اللغوي المنتهج من قبل المحتل يراعي على الدوام إضعاف العربية الفصحى في المجتمع قصد تأكلها، وذلك عبر ازدواجية فعل الإقصاء البيداغوجي والخط من شأن الدين ثقافيا. استمر إلى مدرسة جزائر ما بعد الاستقلال، ضمن الصراعات الإيديولوجية بين النخب والهويات التي كان ولا زال الطريق مسدودا لبلورة تعليم مركزي يعتم على أساسيات اللغة العربية الفصحى كمقوم أساسي للمحافظة على معالم الحتمية اللغوية الوطنية في ظل الركب الحضاري والعولمة.

وكحصىلة لأدلجة اللغة والمدرسة في الجزائر يمكن أن نستشهد بالتصريح الجريء الذي ألقاه الرئيس الراحل محمد بوضياف قائلا أن: "منظومتنا التربوية منكوبة، فتصريحات الاكتفاء الذاتي لا تكفي للتغطية على الحقائق الدراماتيكية التي يعايشها التلاميذ وأولياءهم، ينتج نظامنا التربوي اليوم حشودا يرمي بها إلى الشارع، وينتج البطالين بدون أي تأهيل، وحاملي الشهادات البطالين... يجب علينا تحديث مدرستنا وتسهيل انفتاحها على العلوم والتكنولوجيا... كما يجب على مدرستنا أن تتوقع بعيدا عن التطلعات السياسية والإيديولوجية" (Ahmed Djebbar, 2008, 164).

تجدر الإشارة هنا إلى أن الرئيس الراحل يصنف ضمن خاتنة الفرانكفونيين حيث اعتبره أصحاب هذا الاتجاه ملاذهم ومنجيتهم والمدافع عنهم من أجل إعادة الجزائر إلى محطة الحداثة والتحديث الفعليين، فوضع بذلك الأصبع على الجرح وحدّد طريقا لمعالجة الوضع المحلي الذي لن يكون إلا إذا غُزل النظام التربوي عن مختلف المطالب السياسية والإيديولوجية.

يشير طيبي غماري في قراءته لمسألة التعدد اللغوي في الجزائر إلى أن غرق المنظومة التربوية في الصراعات الإيديولوجية نتج عنه منظومة متأزمة تعددت وظائفها إلا ما تعلق منها بنقل ونشر المعرفة، مؤكدا أن كل اتجاه هوياتي كان يحاول ضم متعاطفين جدد إلى معسكره، وبطبيعة الحال تمخضت عن هذه السياسة اللغوية حتمية الفشل الدراسي والتسرب المدرسي (طيبي غماري، 2012، 70)، إذ تبين لنا إحصائيات وزارة التربية كارتية الوضع، والذي لا يمكن تلخيصه إلا بعبارة الرئيس الراحل محمد بوضياف إن مدرستنا فعلا "منكوبة".

لا يسعنا إلا أن نقول أن المسألة اللغوية في الجزائر لازالت لحد الساعة تعالج وتستساغ من منطلقات إيديولوجية، ولا نظن أن الفرج سيكون قريبا مادامت هاته الفئات تستولي على زمام الأمور، وستضل هذه الصراعات وهذا التأزم يرهن مستقبل المدرسة الجزائرية ومستقبل أطفالنا لعقود أخرى من الزمن.

خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية، نتوصل إلى أن اللغة العربية في الجزائر اليوم تعيش خطرا حقيقيا يواجها من الجهتين، الأول مرتبط بالأمركة، والثاني بالانشقاقات التي أصابت النخب الجزائرية، والتي أصبحت تنادي بضرورة تعويض اللغة العربية باللغة الفرنسية، فما نحن

نطمح إليه اليوم هو ارتفاع الوعي بالقضية اللغوية في مجتمعنا، و الإيمان بضرورة التحرك في كل الجبهات، لتصبح اللغة العربية فكرا وأسلوبا أداة مفضلة في خوض المعركة الحضارية، وسلاحا شرعيا في التعبير عن الهوية والوجود، إذ نقترح في الأخير خمس خطوات تعتبر كنظرة استشرافية لترقية اللغة العربية في المدرسة الجزائرية (السيد محمود، 2009، 72):

- تحديد موقع اللغة العربية في المدارس الخاصة والجامعات الخاصة.
- تأمين مستلزمات تعليم اللغة العربية.
- جعل شرط إتقان اللغة العربية مطلباً أساسياً للإلتحاق بالجامعات.
- تعليم مواد المعرف كافة باللغة العربية دون استثناء.
- تحديد موقع اللغات الأجنبية في المرتبة الثانية في نسق النظام التعليمي الرسمي.

قائمة المراجع:

1. البدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية "انجليزي فرنسي عربي"، بيروت، مكتب لبنان.
2. الكنز علي، جابي عبد الناصر (1999)، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة.
3. ضمن نافع، بشير وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط2، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
4. التويجري بن عثمان عبد العزيز (2008)، اللغة العربية و العولمة، منشورات المنظمة الإسلامية للترقية والعلوم والثقافة، إيسيسكو.
5. السيد محمود (2009)، واقع اللغة العربية في الوطن العربي وأفاق التطور، مجلة اللسان العربي، ع25.
6. الودغيري عبد العلي (2012)، "دور اللغة الوطنية في التنمية وتحقيق الأمن الثقافي" أعمال الندوة الوطنية حول: التخطيط اللغوي في الجزائر: اللغات ووظائفها، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر .
7. بركة بسام وآخرون (2013)، اللغة والهوية في الوطن العربي، إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح، ط1، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
8. بعلبكي رمزي منير (2013)، اللغة والهوية في الوطن العربي، إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
9. بن طوبال عمار (2011)، الهوية المأزومة في الخطاب الثقافي الجزائري.
- http://Koutama18.blogspot.com/2009/04/blog-post_22 تم زيارته يوم 2014/04/25
10. حاجي محمد (2013)، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر (1837- 1937): المنطلق، السيرة، المال الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
11. طيبي غماري (2012)، خمسون سنة من التعدد اللغوي في المدرسة الجزائرية، صراع هويات ينتهي إلى الأمية، مجلة المواقف، العدد 07، منشورات جامعة معسكر، الجزائر.
12. شمامة خير الدين (2013)، إشكالية اللغة العربية في الجزائر بين مخلفات الاستعمار وضغط العولمة، اللغة والهوية في الوطن العربي (إشكالية تاريخية وثقافية وسياسية)، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

13. فوزيل عبد القادر (2013)، اللغة ومعركة الهوية في الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر.
14. فرحي دليلة (2009)، الازدواجية اللغوية مفاهيم و إرهابات، مجلة أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، ع5، جامعة بسكرة.
15. عبيد عبد اللطيف (2007)، المسألة اللغوية في المغرب العربي "مجلة الجامعة المغربية، ع2، طرابلس.
16. وطفة علي أسعد (2004)، علم الاجتماع المدرسي "بنيوية الطاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
17. فضلاء محمد الطاهر (دس)، الهوية الوطنية، مجلة الثقافة، ع109، الجزائر.
18. فوزيل عبد القادر وآخرون (2009)، المدرسة في الجزائر (حقائق وإشكالات)، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر.
19. راجا جميلة، (2012)، إستراتيجية تعليم اللغة العربية واللغات الأجنبية في الجزائر، أعمال الندوة الوطنية حول التخطيط اللغوي في الجزائر، اللغات ووظائفها، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر.
20. مرسي محمد منير (1996)، المرجع في التربية المقارنة، عالم الكتب، القاهرة.
21. ميهوبي فخر الدين (2014)، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي قراءة في تطور دولة ما بعد الاستعمار، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

22. Ahmed Djebbar (2008), Le système éducatif algérien : miroir d'une société en crise et en mutation, in Tayeb Chenntouf (s.dir), L'Algérie face à la mondialisation, Dakar, CODESRIA.